

سأتم علامات تصحيح محرز  
«المالية العامة» لطلاب التعليم المفتوح  
سنة ثانية - قسم المحاسبة - في / 01.01 - 01.02 /

ج ١ - علم المالية التقليدي : العلم الذي يبحث في الوسائل التي تحصل بها الدولة  
على الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة ، وتوزيع  
المسئولية الناتجة عن ذلك ، على الأفراد

علم المالية الحديث : العلم الذي يدرس الإيرادات العامة ، والنفقات العامة  
والموازنة العامة ، مستخدماً في تحقيق الأهداف المنبثقة  
عن سياسة الدولة العامة .

ج ٢ - الاختلافات بين المالية العامة والمالية الخاصة :  
أ) من حيث الهدف : تهدف المالية الخاصة إلى الربح ، بينما تهدف المالية العامة  
إلى المنفعة الجماعية أو إلى توفير الخدمات .

ب) من حيث الإيرادات : تحصل المالية العامة على الإيرادات عن طريق الأمر ، الكسب  
والإلزام ، بينما تحصل المالية الخاصة على الإيرادات عن طريق  
الاختيار والتعاقد .

ج) من حيث الأسلوب : تقوم المالية العامة على قاعدة « الأولوية للإنفاق » ، بينما  
تقوم المالية الخاصة على قاعدة « الأولوية للإيراد » .

د) من حيث الملكية / التنظيم : الملكية في المالية العامة هي ملك المجتمع / الشعب ،  
بينما الملكية في المالية الخاصة هي ملكية فرد أو مجموعة أفراد .



ج س ٣ - خصائصه المألوفة العامة في الدول النامية :

- ١) انخفاض نسبة الاقتطاع الضريبي : ٠.١ - ٠.٥ من الناتج القومي
- ٢) انخفاض نسبة الضرائب المباشرة على الإيرادات العامة : ١.١ - ٤.٧
- ٣) سيطرة الضرائب غير المباشرة : ٦٠ - ٧٠ على الإيرادات الضريبية
- ٤) انخفاض كفاءة الجهاز الإداري الضريبي والوعي الضريبي .

ج س ٤ - النفقات العامة : مبلغ من المال (انقضاؤه أو تلقيه) يصدر عن الدولة لأمر عام

يُصرف بصورة عامة ، بقصد تحقيق منفعة عامة .

- أ) المنفعة العامة هي مبلغ من المال (انقضاؤه : سلفة ذممة) أو تلقيه .
- ب) تصدر النفقة العامة عن الدولة لأمر عام وتتمه بصورة عامة
- ج) تحقيق المنفعة العامة .

ج س ٥ - الأسباب الظاهرية للزيادة والنفقات العامة :

- ١) انخفاض قيمة النقد
- ٢) تضخم في القوائم المالية للحسابات الحكومية
- ٣) اتساع إقليم الدولة .
- ٤) زيادة عدد السكان .

الأسباب الحقيقية للزيادة والنفقات العامة :

- ١) الأسباب الأخرى
- ٢) = الانتقارية
- ٣) = الإقصادية
- ٤) = استهلاكية
- ٥) = أعمالية
- ٦) = عسكرية

ج س ٦ - الإيرادات العامة : ١) من أملاك الدولة (٢) من الضرائب (٣) من الرسوم (٤) من

إيرادات الدولة من أملاكها : ١) الإيرادات العقارية (٢) الإيرادات للصناعة

٣) الإيرادات التجارية (٤) الإيرادات من الخدمات .



٢٧ - الفرضية: استقطاع بقية فرضه سلطات اعمامة عند الاحتجاجه لطبيعتهم  
 والاعتبارين، وقال القدرتهم التلخيصية، بطريقة دراهمه بلا مقابل  
 قصد تغطية الأعباء العامة وقصده تدفيل الدولة.

مضامير: (أ) التزام لندى (ب) مفروضه هيريه (ج) تفرضه بتدليل الدولة  
 (د) استورا (ه) تفرضه وقال المقدر المملكون (و) تفرضه بلا مقابل (ز) تفرضه بصفة عامة

٢٨ - القواعد الأساسية للفرضية!

- ١) قاعدة العدالة كدلالة في المقدره
- ٢) قاعدة الوضوح والتيقن
- ٣) قاعدة الملازمة
- ٤) قاعدة الانتصاف

٢٩ - أثر المضاربه: الزيادة في الدخل القومي الناجمة عن الزيادة في الاستثمار  
 المستعمل كذا:  $\Delta = \frac{2}{5} \Delta$  أو  $\frac{\Delta}{5} = \frac{2}{5} \Delta$

أثر التوسع:  $\frac{\Delta}{5} = 2$  وهو الاستثمار الذي يؤدي بسبب زيادة الطلب  
 على الاستثمار.

٣٠ - أنواع التثويب العامة للتقاضي العامة:

- ١) التثويب المبرر
- ٢) التثويب المبرر = دوريتها وانتظامها
- ٣) التثويب المبرر = نظامه سريانه
- ٤) التثويب المبرر = لتأثيرها في الإنتاج القومي

استاذ المقرر  
 د. عبد الله بن عبد الرحمن

